التعليل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني
في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح

د. أمين لقمان الحبار شهير عبد الغني محمد صالح
جامعة الموصل /كلية التربية/ قسم اللغة العربية

الملخص:

لمّا لم يشتهر عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ هـ) بين الدارسين نحوياً كما اشتهر بلاغياً ، ولاسيما في نظريته في النظم وإعجاز القرآن ، وكتابيه (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز) . ارتأينا أن نسلّط الضوء على كتابه المقتصد الذي شرح فيه كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ) في أبرز ظاهرة ميّزت الكتاب وهي عنايته بالتعليل النحوي وجاءت هذه الدراسة في توطئة و مبحثين ، أمّا التوطئة فكانت في تعريف بكتاب المقتصد ، وفي العلة والتعليل ، أمّا المبحثان فكان المبحث الأول في خصائص التعليل النحوي عند الجرجاني ، وتناولنا فيه أبرز سمات التعليل النحوي عند عبد القاهر . وكان المبحث الثاني في أنواع العلل النحوية عند الجرجاني ، وتناولنا فيه أهم العلل التي دار حولها التعليل النحوي عند عبد القاهر .

وجاءت الخاتمة متضمنة : أهمّ ما توصّل إليه البحث من نتائج .

توطئة نظرية :

أوّلاً : في كتاب المقتصد :

كتاب (المقتصد) [١] أثر نفيس من آثار الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ) شرح فيه كتاب (الإيضاح) لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، وهو في أصله اختصار عن شرح آخر لكتاب (الإيضاح) للشيخ الجرجاني نفسه سمّاه: (المغني) ، وهو شرح طويل حتى قال فيه أهل التراجم إنه يقع في نحو ثلاثين مجلداً[٢]، إلاّ أن هذا الكتاب لم يصل إلينا وعُدَّ من الكتب المفقودة ، وقد أشار إليه عبد القاهر في كتابه (المقتصد) في ثلاثة مواضع[٣]. وعلى الرغم من شهرة عبد القاهر في ميدان البلاغة والنقد بنظريته المشهورة (نظرية النظم) حتى أُلِّفت فيها الكتب ، فإنّ فكر عبد القاهر النحوية لم يسلّط عليه الضوء ولم ينل ذلك الاهتمام الذي يستحقّ ، ولا نعرف دراسة نشرت عن عبد القاهر الجرجاني النحوي خارج ميدان نظرية النظم ، ربّما تكون رداءة نشرتي الكتاب سبباً في نفرة القرّاء منه ، فكتاب المقتصد لا يستحقّ أن ينشر نشرتين رديئتين منفّرتين للقراء.

والمطلع على كتاب المقتصد يجد ظاهرة التعليل أبرز ظواهره حتى ليكاد يطغى على ما فيه ، تحاول هذه الدراسة الوقوف عند هذه الظاهرة وقفة وصفية تنحاز إليها بوصفها ظاهرة ملفتة للانتباه في الكتاب، وليس بوصفها محطّ قبول أو رفض عند الدارسين القدماء والمحدثين، وسبب آخر دعانا للكتابة في هذا الموضوع هو أنّه على الرغم من تعدد الدراسات التي أرّخت لظاهرة التعليل في التراث

العربي، فإنّها لم تشر ولو إشارات بسيطة إلى هذا الكتاب. لذا تتجه الدراسة إلى تجلية خصائص التعليلات النحوية وأنواعها في هذا الكتاب، لعلّها تسدّ ثغرة وقع فيها من سبقنا .

ثانياً : في العلة والتعليل[٣] :

من طبيعة الإنسان أن يسأل عن سبب كل ما يراه ويسمعه ويستقصي علته ، ووجدناه يطبق ذلك على كل ما يمر به وعلى مدى سِني حياته وتطور إدراكه وعلى اختلاف العلوم التي يستعملها، ومن طبيعة العقل البشري أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً تاماً فيصل إلى القاعدة العلمية ، ويبحث عن علةٍ لكل ما يحيط به من مظاهر الحياة ، ويربط بينها أو بعضها ببعضها الآخر . وقد لوحظ أن الإنسان يُعلل حتى الظواهر الطبيعية والعقائدية ، وما يترتب عليها من أحكام وأسباب . ومن هنا كانت نشأة التعليل في العربية نشأة فطرية ثم نمت فأصبحت ظاهرة عقلية استجابة لظروف وبواعث عربية وإسلامية من غير تأثير خارجي[٤].

وقد حاول الإنسان أن يجد علة لكل صورة من صور التعبير ، فالأسماء أُستُعمِلت لعلة خصت العرب ما خصت منها ، ومن العلل ما نعلمه ومنها ما نجهله[٥]. ونجد أن دارس اللغة العربية قد ذهب إلى إيجاد علة لكل ما يراه من أحكام وقواعد ؛ فللمرفوع سبب ، وللمنصوب علة، وللمجرور غاية ، وللمجزوم هدف ، ولكل ما حذف ، أو قدّم ، أو أخّر علة لابد من معرفتها حتى نكون مدركين للغة وواقعها[٦]، ولهذا نجد أن التعليل النحوي قد نشأ منذ أن نشأت الدراسات النحوية ، ومن الطبيعي أن ينسب التعليل إلى علماء العربية الأوائل ، وأن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ أن وجد النحو [٧] وإن كان التعليل عند المتقدمين كان أقرب لروح اللغة من علل المتأخرين ..

وقد تنوعت تعبيرات النحويين –القدماء منهم والمحدثون– في تعريف العلة ، فقد عرّفها الرماني (ت ٣٨٤هـ) بقوله: ((تغيير المعلول عما كان عليه))[٨]. وعرّفها د. مازن المبارك بأنها: ((الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم . أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة))[٩]. ويرى د. محمد خير الحلواني أنْ: ((يراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه))[١٠]، وهذا التعريف يصلح لأن يكون تعريفاً للتعليل أيضاً .

وعرّف د. حسن خميس سعيد الملخ التعليل النحوي بأنه: ((تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة))[١١]. ويبدو من التعليل أنه نشاط ذهني للإنسان يصل به إلى تفسير الأحكام اللغوية وغيرها ، ويتمثل في البحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظواهر اللغوية والأحكام النحوية[١٢].

وسنتناول ظاهرة التعليل النحوي عند عبد القاهر في مبحثين : الأوّل : خصائص التعليل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني في كتاب المقتصد ، والثاني : أقسام العلل النحوية عند عبد القاهر الجرجاني في كتاب المقتصد .

المبحث الأوّل

خصائص التعليل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني في كتاب المقتصد

بعد أن اطّلعنا على التعليلات النحوية في كتاب (المقتصد) بدا لنا أسلوب الجرجاني واضحاً فيها ، ووجدناها تمتاز بجملة من الخصائص نستطيع إجمالها فيما يأتي:

أولاً: العناية الكبيرة بالتعليل والإكثار منه:

من السمات البارزة في كتاب (المقتصد) كثرة التعليلات وتعددها في هذا الشرح ، فالناظر في الكتاب يرى أن عبد القاهر قد اعتنى بالتعليل فيه عناية كبيرة، فلا يكاد يترك حكماً أو مسألة أو ظاهرة نحوية أو لغوية دون أن يعلّل لها، فالعلل النحوية نجدها كثيرة وتتداخل فيما بينها وهو يعالج مسائل الكتاب ، وذلك لأن القصد منها إيضاح المسائل وتفسير الأحكام النحوية وتعليمها ، وقد تناول عبد القاهر العلل في جميع أبواب شرحه ، وما ذلك إلاّ لكثرة اطّلاعه على أغلب علوم عصره، ولتأثره بمذهب أهل الكلام والمنطق . فضلاً عن ذلك فإننا نجد أن الجرجاني قد سار على منهج شيخه في كتاب (الإيضاح)[١٣]، فأبو علي الفارسي كان قد اشتهر بالتعليل في عصره ، حتى قال عنه تلميذه ابن جني: ((أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا))[١٤] ، فقد كان استاذه الفارسي شديد الاعتداد بالعلّة، يسرع إلى اقتناصها والقول فيها، فكان يذكر من العلل ما يحضره في حال سأله سائل، ثم يعاود النظر والروية فيما أفتى فيجد العلّة الأدقّ والأكثر إقناعاً ، حتى إنه سمّى الجواب الأوّل تسمية "الجواب الميداني" الذي يقدحه على زناد فكره في الحال ثمّ يستقرّ على الجواب الأخير ويقول به[١٥] ، فقد روى أبو البركات الأنباري أنّ أبا علي كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله في علة نصب المستثنى فقال له أبو علي: انتصب لأن التقدير: أستثنى زيداً، فقال له عضد الدولة: وهلاّ قدّرت امتنع فرفعت زيداً؟ فقال له أبو علي: هذا الجواب ميداني، إذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله[١٦]. ،فنجده يطبق ذلك في كتابه (الإيضاح) ، فقد اهتم فيه بالتعليل اهتماماً كبيراً ، فكان يكثر من العلل في الأحكام والمسائل النحوية والصرفية واللغوية . فعبد القاهر سار على هذا المنهج ومشى على تلكم الطريق ، فأضحى التعليل سمة بارزة في الكتاب ، ولا سيّما أنّ عبد القاهر يشرح كتابه فكان لا بدّ أن يسير على خطى شيخه أبي علي .

ثانياً: العناية بالعلل التعليمية أو العلل الأُول:

العلل التعليمية –كاسمها– أداة عملية لتعليم قواعد اللغة وأحكامها ، وهي ما يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب ، فالنحويون الأوائل لم يسمعوا من العرب كل كلامها لفظاً ، وإنما سمعوا بعضاً فقاسوا

عليه نظيره[١٧]. والمتأمل في تعليلات الجرجاني في الكتاب يجد أن أكثر علله كانت من نوع: (كثرة الاستعمال) ، و(التخفيف) ، و(طول الكلام) ، و(الاختصار) ، و(المشابهة) ، و(الحمل على المعنى) ، وغير ذلك من العلل التي تطّرد في كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وهي علل نابعة من اللغة ومتصلة بها اتصالاً مباشراً ، إذ إنها تنطلق من استعمالات العرب وأساليبها في الكلام . وهذا النوع من العلل يدعى عند النحويين الذين صنّفوا في العلل بـ(العلل التعليمية) أو (العلل الأُول)[١٨]. والجرجاني كان قد تقصّد في عنايته بهذا النوع من العلل ، لأن غايته في الكتاب كانت تعليمية ، وذلك واضح في أسلوبه وطريقته في الشرح ، ولذلك وجدناه يطبّق ذلك على كثير من أبواب كتابه من خلال هذا النوع من العلل . مثال ذلك ما ذكره في كلامه على نون (التثنية) و(الجمع) حيث قال: ((وأما كسر النون في التثنية وفتحها في الجمع فللفرق بين القبيلين ، ولأن نون التثنية يقع بعد (ألف) أو (ياء) مفتوح ما قبلها ، فلما كان كذلك لم يستثقل فيه الكسر الذي هو أصل التقاء الساكنين ، والنون في الجمع يقع بعد (واو) مضموم ما قبلها أو (ياء) مكسور ما قبلها فيختار فيه الفتح ، ليعادل خِفَّتُهُ ثقلَ الضمةِ والواوِ والكسرةِ والياءِ))[١٩]. وسيأتي ذكر الكثير من أمثلتها حين كلامنا على أنواع العلل عند الجرجاني .

ثالثاً: استشهاده بتعليلات سيبويه كثيراً:

استشهد عبد القاهر في تعليله للمسائل النحوية بتعليلات سيبويه كثيراً ، وربما لا نجانب الصواب إذا قلنا إن أكثر تعليلاته وجدناها مشتقة من تعليلات سيبويه في الكتاب ، وكان في بعض الأحيان ينص على ذلك بأن يقول: (هكذا قال صاحب الكتاب) ، وأحياناً أخرى لا ينص . فمثال ما ذكره الجرجاني من تعليل ونص على أنه من كلام سيبويه قوله في كلامه على بناء الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت نون الإناث: ((وسبب بناء (يَفعلْنَ) أنهم شبهوه بالماضي نحو: (فَعَلْنَ) ، فكما أن الماضي مبني كذلك فيكون هذا مبنياً ، وإذ جاز أن يشبّه الفعل بالاسم فيعرب مع أن الأصل الإعراب للاسم ، كان أن يجوز تشبيه الفعل بالفعل في البناء مع أن أصل الفعل البناء أولى ، وهذا هو قول صاحب الكتاب))[٢٠]. وقوله أيضاً في تعليله لإعراب الفعل المضارع وأوجه مشابهة هذه الأفعال للأسماء: ((ومضارعة هذه الأفعال [أي الأفعال المضارعة] الأسماء من ثلاثة أوجه ؛ أحدها: أن هذه الأمثلة فيها شياع وعموم ثم يدخل عليها حرف يزيل شياعها ويخلصها لشيء واحد تقول: (زيدٌ يأكلُ) فيصلح أن يكون ملتبساً بالفعل ، وأن لا يكون قد شرع فيه بعد ، فإذا قلتَ: (سيفعلُ) أو (سوف يفعلُ) خلص لأحد الوجهين وهو الاستقبال ، فلا يصلح للحال ... فلما كان كذلك صار بمنزلة الأسماء الشائعة كـ(رجل) و(فرس) ، لأنك تقول: (جاءني رجلٌ) فلا يختص بواحد من النوع ، ثم تدخل عليه حرفاً يخصه بواحد معين ، تقول: (جاءني الرجلُ الذي تعلمُ) فيصير بحيث تضع اليد عليه ، فقد تقرر المشابهة بين الاسم وهذا النوع من الفعل من حيث إنك أزلت الشياع في كل واحد منهما بحرف أدخلته على أوّله ، فالسين في (سيفعل) بإزاء اللام في (الرجل) ، وهكذا حكم (تفعل) و(أفعل) و(يفعل) . والوجه الثاني من المشابهة أنك تقول: (إنّ زيداً

لَيخرجُ) ، فتدخل لام الابتداء على (يفعل) وهو مما يختص بالأسماء، ألا ترى أن الابتداء لا يكون في الفعل ، كيف والفعل لا يخبر عنه ، وكل مبتدأ مخبر عنه ، فلما أدخلوا هذه اللام الموضوعة للأسماء على هذا القبيل من الفعل فقالوا: (إنّ زيداً ليفعلُ) بدل قولك: (إنّ زيداً لفاعلٌ) كان ذلك مشابهة بينه وبين الاسم ، والدليل على ذلك أنه لا يدخل على كل فعل ، ولا يجوز أن تقول: (إنّ زيداً لقامَ) فتدخله على مثال الماضي المحض ... ومما يقطع بأن دخول اللام على (يفعل) في قولك: (إنّ زيداً ليفعلُ) لأجل تشبيههم له بالاسم أنه لا يدخل على مثال الأمر البتة ، ولو قلتَ: (لاضْرِبْ زيداً يا عمروُ) ، و(لأكْرِمْ أخاكَ يا رجلُ) لم يجز ، ولو كان للام الابتداء أصل في الفعل لوجب أن تدخل في كل نوع منه ولا تختص بالمضارع ، فلما كان كذلك دلّ على مشابهة هذا القبيل للأسماء))[٢١]. ثم ذكر الوجه الثالث وقال في آخره: ((والوجهان الأولان عليهما الاعتماد وإياهما ذكر صاحب الكتاب))[٢٢].

أما مثال ما ذكره الجرجاني من تعليل ولم ينص على أنه من سيبويه فقوله في إتباع حالة النصب لحالة الجزم في الأفعال الخمسة: ((قال النحويون: إن النصب تبع الجزم في الأفعال كما تبع [أي النصب] الجر في الأسماء في قولك: (رأيتُ مسلمِينَ) ، و(مررتُ بمسلمِينَ) . ومقصودهم أن حال النصب مساوية لحال الجزم في الحذف ، وتعرّى الفعل من حرف يقوم مقام النصبة في (لن يفعلَ) كما كان النون بإزاء الرفعة ، لأنه[٢٣] كان يجب أن يقال: (لن يفعلانِ) ثم حذف لإتباع النصب الجزم ، كيف وقد نصّوا على أن النون علامة للرفع ، ولم يقل أحد: إنه علامة للنصب . وأما تشبيههم لقولك: (لم يفعلا) و(لن يفعلا) ، بقولك: (رأيتُ مسلمِينَ) ، و(مررتُ بمسلمِينَ) فمن جهة اتفاق حالي الإعراب في اللفظ فاعرفه ، فقد يظن من لا خبرة له أن الأصل أن يقال: (لن يفعلانِ) إلاّ أنه حذف لمتابعة الجزم وذلك ساقط))[٢٤]. فما ذكره الجرجاني في تعليله لهذه المسألة هو من تعليل سيبويه حيث نجد الأخير يقول: ((ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجر في الأسماء ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب ، كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب ، وذلك قولك: (هما يَفعلانِ) ، و(لم يَفعلا) ، و(لن يَفعلا)))[٢٥].

رابعاً: الردّ على تعليلات بعض النحويين بتعليلات أخرى:

من سمات أسلوب عبد القاهر في الكتاب ردّه على تعليلات غيره من النحويين في عدد من المسائل والأحكام بتعليلات أخر توضح المراد من تلك المسألة وتكشف عن سبب مجيء الحكم النحوي فيها . من ذلك: ردّه على المبرّد في مسألة جواز تقديم (التمييز) على فعله حيث يقول: ((اعلم أن صاحب الكتاب لا يجوّز تقديم المنصوب في هذا الباب [أي في باب التمييز] على الفعل، نحو: (شحماً تفقأتُ) ، وأجازه أبو العباس[٢٦]، وقال: إن العامل فعل محض فيجوز تقديمه ، وكأنه قاس ذلك على الحال ، كقولهم: (راكباً جاءَ زيدٌ) ، وليس الأمر على ذلك ، لأجل أن المنصوب في هذا الباب هو الفاعل على الحقيقة ، ألا ترى أنك إذا قلتَ: (تفقأ زيدٌ شحماً) كان الفعل لـ(الشحم) البتة ، وتقول: (حَسُنَ زيدٌ غلاماً ودابةً وثوباً) فلا يكون له حظ في الفعل من جهة المعنى ، وليس كذلك قولك: (جاءني زيدٌ راكباً) ، لأن الفعل لـ(زيد)

على الحقيقة و(راكباً) تابع له ، فلما كان المنصوب في قولك: (تفقأ زيدٌ شحماً) فاعلاً محضاً له الفعل في الحقيقة ، وكان الذي أسند إليه الفعل فعلاً[٢٧] لفظاً لا معنى ، لم يقدّم على الفعل كما لا يقدّم إذا جعل فاعلاً لفظاً ، فقيل: (تفقأ شحمُ زيدٍ) ، ولمّا لم يكن (راكبٌ) الفاعل على الحقيقة في قولك: (جاءني زيدٌ راكباً) ، وكان الفعل لـ(زيد) كان الفعل قد استوفى فاعله لفظاً ومعنى ، فكان ما بعده من المنصوب في حكم المفعول المحض نحو: (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) ، والمنصوب في قولك: (تفقأ زيدٌ شحماً) ، و(حَسُنَ وجهاً) بمنزلة الفاعل ، إذ الفعل قد أخذ فاعله لفظاً لا معنى فلم يجز تقديمه ، كما لا يجوز تقديم الفاعل نحو أن تقول: (وجوهُكم حَسُنَ) ، تريد: (حَسُنَ وجوهُكُم) فتُقَدِّمُهُ))[٢٨].

خامساً: التصريح بلفظ العلة أو التعليل أحياناً:

على الرغم من كثرة التعليلات عند عبد القاهر في الكتاب ، إلاّ أنّا لم نجده –في كثير الأحيان– يصرّح بلفظ (العلة) أو (التعليل) ، ويكتفي بأن يقول: (لأنه) أو (وذلك لأن) أو (لكذا وكذا) أو (والدليل على ذلك) إلى غير ذلك من الألفاظ والعبارات التي تدل على كون ما بعدها علة لما قبلها من حكم أو نحوه ، الأمر الذي جعلنا نقول: إن غاية عبد القاهر في الإكثار من التعليل في الكتاب كانت تعليمية ، ولم تكن لإظهار براعته فيه أو محاولة التفنن باستخراج العلل من المسائل النحوية ، وإنما كان يسوق تلك التعليلات لتفسير الأحكام والمسائل النحوية وتوضيحها . مثال ذلك في تصريحه بلفظ (العلة) –وهو قليل– قوله في علة كون (المفعول له) منصوباً وامتناعه عن النصب فيما خرج عنه: ((بقي أن تعرف العلة التي أوجبت اختصاص النصب [أي في المفعول له] ... وهي أنك إذا قلتَ: (ضربتُهُ تقويماً له) ، وكان (التقويم) داخلاً في ضمن (ضربتُ) موجوداً بوجوده ، أشبه المصدر الذي يكون من نفس (ضربتُ) كقولك: (ضربتُ ضربةً) . فكما نصبت (ضربةً) بـ(ضربتُ) ، لأن أجناس المصدر داخلة في ضمن الفعل من حيث إن الفعل عام وقدّرته تقديراً: (أحدثتُ ضربةً) ، كذلك تنصب (تقويماً) بـ(ضربتُ) لدخوله تحته ، حتى أنك قلت: (قوّمتُهُ تقويماً) أو (أحدثتُ تقويماً) . وأما إذا لم يكن مما يدخل تحته بأن يكون غير مصدر كـ(زيد) في قولك: (خرجتُ لِزيدٍ) ، أو فعلاً لغير فاعل الفعل الأول كقولك: (جئتكَ لإكرامكَ الزائرينَ) ، أو سابقاً للفعل الأول في الوجود ، نحو: (خرجتُ اليومَ لِمخاصمتكَ زيداً أمسِ) فلا معنى لنصبه ، لأن الفعل لا يقتضيه فيكون مجراه مجرى المصدر الكائن من لفظه، نحو: (ضربتُ ضربةً) ، فلا يتصور أن تكون أنت أحدثت (زيداً) بالخروج ، وإكرام المخاطب الزائرين بالمجيء إليه ، ومخاصمتك زيداً أمسِ بخروجك اليوم فاعرفه))[٢٩]. ومن تصريحه بـ(التعليل) –وهو قليل أيضاً– قوله في كلامه على (كاف التشبيه) وعملها الجر: ((والوجه في جلّ هذا التعليل أن الكاف ، إذا كان اسماً لم يكن عريقاً في الحرفية ، وإذا كان كذلك لم يكن له من عمل الجر ما للباء الذي لا يفارق الحرفية ، وذلك أن أصل الجر للحروف ، وإنما تعمل الأسماء الجر على معنى الحرف . فإنما قلتَ: (غلامُ زيدٍ) و(خاتمُ فضةٍ) لأن المعنى: (غلامٌ لزيدٍ) و(خاتمٌ مِن فضةٍ)))[٣٠].

سادساً: العرض للمسائل بالشرح الواسع والبيان المستفيض:

مما لاحظناه من تتبعنا للتعليلات النحوية واستقرائها في (المقتصد) أن الجرجاني في بعض من فصول الكتاب يعرض أمثلة لعدد من المسائل النحوية بشرح واسع وبيان مستفيض ، ويعزّزها بما يناسبها من التعليلات اهتماماً بتلك المسائل وابتغاء توضيحها وبيانها . ومن هذه الأمثلة التي أوردها عبد القاهر في الكتاب: (هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي)[٣١]، و(زيدٌ أخواهُ ضاربُهُما هو)[٣٢]، و(ضَرْبي زيداً قائماً)[٣٣]، و(أكثرُ شُرْبِي السّويقَ ملتوتاً)[٣٤]، و(أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً)[٣٥]، فقد توسّع في شرح كل منها ، وأفاض في بيانها وتحليلها وتأييدها بالتعليلات النحوية ، عناية منه واهتماماً بها[٣٦]، ثم قال في بعض منها بعد انتهائه من التحليل والشرح والبيان: ((فإن هذا التعليل أذهب في التحقيق ، وإن كان الأول أقرب إلى الفهم وأسهل))[٣٧].

سابعاً: التعليل للموضع الواحد بأكثر من علة:

من السمات التي وردت في تعليلات عبد القاهر أنه يكثر من تلك التعليلات في الموضع الواحد وعلى اختلاف ما يعلله من الأحكام وفي سهولة ويسر ، ومن غير تعقيد أو اضطراب في المعنى أو في الأسلوب ، وخير شاهد على ذلك ما وجدناه عند كلامه على تعليل بناء بعض الحروف إذ قال: ((وأما (أنّ) فبني على الفتح إتباعاً لآخره أوله ، وكذلك (لعلّ) لأن الأصل (عَلَّ)، ولم يختر الإتباع في (إنّ) لأنه يفضي إلى الثقل وهو اجتماع الكسرتين ، واختير في (أنّ) لأنه يؤدي إلى الخفة))[٣٨]. وكذلك قوله في موضع آخر: ((وأما (ثم) فاختير فيه الفتح استثقالاً لاجتماع الكسرة والضمة ، و(سوف) قريب من (أين) لأجل أنه لو كسر لاجتمع واو وكسرة ، والكسرة قريبة من الواو لقرب الواو من الياء الذي هو من الكسرة ، ومن ذلك (السين) في (سَيفعلُ) وأكثر الحروف المفردة نحو: (واو) العطف و(فائه) و(لام الابتداء) في قولك: (لَزيدٌ) و(لام الجر) في قولك: (لَهُ) ، و(كاف التشبيه) في (كَزيدٍ) كثر الفتحة في ذلك لخفتها))[٣٩]، فنلاحظ في هذين الموضعين تتابع العلل فيهما من غير تعقيد أو اضطراب ، فنجد في الأول منهما ثلاث علل وهي: (علة الإتباع) ، و(علة الثقل) ، و(علة التخفيف) ، وفي الموضع الثاني أيضاً ثلاث علل وهي: (علة الاستثقال) و(علة اجتماع الكسرة والواو) و(علة التخفيف) ، والعلل في الموضعين ليست جميعها لحكم واحد ، وإنما هي علل لأحكام مختلفة تعددت في كل موضع ، وقد جاءت فيهما بسهولة ويسر .

ثامناً: التعليل للمسألة الواحدة بأكثر من علة:

مثلما وجدنا عبد القاهر يعلّل للموضع الواحد بأكثر من علة ، وجدناه كذلك يورد المسألة الواحدة ثم يعللها بتعليلات عدة ، كل منها يصح أن يحمل الموضع عليه ، أو أن تكون بمجموعها علة للحكم أو المسألة نفسها . ويكشف السيوطي عن مذهبين لعلماء أصول النحو في تعليل الحكم بأكثر من علة: الأول: لا يجوز فيه ذلك لأن العلة العقلية لا يثبت الحكم فيها إلاّ بعلة واحدة وكذلك ما شبّه بها ، والثاني: يجوز فيه تعليل الحكم بعلتين ولاسيما أن تلك العلل ليست موجبة ، وإنما هي أمارة ودلالة على الحكم ، فكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات ، كذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من

العلل[٤٠]. ومن المؤيدين لجواز تعدد العلل في الحكم الواحد ابن جني حيث قال في كتابه (الخصائص): ((فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلتين))[٤١]. فعبد القاهر الجرجاني سار على هذا المنهج في الكتاب ، فكان من النحويين الذين يعلّلون كثيراً من المسائل النحوية والأحكام بأكثر من علة . فمن ذلك تعليله في جعل (ألف الاثنين) و(واو الجماعة) إذا اتصلتا بالأفعال قائمين مقام الأسماء المثنّاة والأسماء المجموعة حيث قال: ((إن الألف في (يفعلانِ) إذا قلتَ: (الزيدانِ يفعلانِ) اسم قائم مقام (الزيدان) ، كان الأصل أن يقال: (الزيدانِ يضربُ الزيدانِ) ، و(هذانِ الرجلانِ يضربُ الرجلانِ) ، إلاّ أنهم تركوا ذلك لأمرين ؛ أحدهما: الاختصار ، وهو أن قولك: (الزيدانِ يضربُ الزيدانِ) ، و(أخواكَ قامَ أخواكَ) فيه تكرير وإطالة ، وإذا قلتَ: (الزيدانِ يضربانِ) ، و(أخواكَ قاما) كان مختصراً . والثاني: أنه كان يُلبِس ، ألا ترى أنك لو قلتَ: (أخواكَ قامَ أخواكَ) ، و(رجلانِ ضربَ الرجلانِ) جاز أن يظن أن الثاني غير الأول))[٤٢]. فرأينا أن عبد القاهر أثبت هذه المسألة وهي أن (ألف الاثنين) و(واو الجماعة) إذا اتصلتا بالأفعال كانتا ضميرين قائمين مقام الأسماء المثنّاة والأسماء المجموعة ، أثبت ذلك بعلتين؛ الأولى: علة الاختصار . والثانية: علة خوف الالتباس .

<u>تاسعاً</u>: أسلوبه قائم على التمثيل أحياناً:

من سمات أسلوب عبد القاهر في تعليله للمسائل النحوية وجدناه أحياناً يأتي بأمثلة من الواقع منه أو من غيره ، تقريباً لتلك المسألة من الأفهام ، وزيادة لها في الإيضاح والبيان . من ذلك تعليله لرفع الفاعل ونصب المفعول إذ قال: ((اعلم أن الفاعل رفع ، والمفعول نصب ، والمضاف إليه جر . وإنما خص الفاعل بالرفع دون النصب لأجل أن الرفع أثقل من النصب ، والفاعل أقل من المفعول. ألا ترى أن فعلاً واحداً يكون له عدة مفعولات ، ولا يكون له إلاّ فاعل واحد ، وذلك قولك: (أعلمتُ زيداً عمراً خيرَ الناس) . وتأتي في كل فعل بالمصدر والحال والظرف نحو: (قمتُ قياماً يومَ الجمعة عندَ عمروٍ لابساً كذا) ، وعلى هذا يجري الباب. وإذا كان المفعول يكثر هذه الكثرة والفاعل يقل، كان الأولى أن يخص الفاعل بالأثقل الذي هو الرفع ، والمفعول بالأخف الذي هو النصب ، لتكون قلة الفاعل موازية لثقل الرفع ، وخفة النصب موازية لكثرة المفعول . ومثل هذا مثل رجل تنصب بين يديه حجرين؛ أحدهما: خمسة أرطال، والآخر: عشرة أرطال ، فتقول له: احمل الخفيف عشر مرات والثقيل خمس مرات، فتجعل كثرة الممارسة بإزاء خفة الوزن ، وقلة الممارسة بإزاء ثقله فتكون ثابتاً على الحكمة ، فإن أمرته بحمل الثقيل عشر مرات ناقضت ، لجمعك عليه ثقل الوزن وكثرة العمل في حالة واحدة ، وخفتهما في حال ، وتترك الاقتصاد والاعتبار في التعادل في الموضعين . وهذا تمثيل ذكره شيخنا أبو الحسين رحمه الله حكاية عن الخليل . ومن قال: إن الفاعل كان يجب أن ينصب والمفعول أن يرفع ، دخل قوله في هذا النوع من ترك الحكمة كما وصفنا))[٤٣]. ومن ذلك تعليله لاشتقاق الفعل من المصدر حيث يقول: ((واعلم أن أول الكلام في التأليف هو الاسم والفعل بعده ، لأن كل فعل مشتق من مصدر ، فـ(ضَرَبَ)

و(يَضربُ) و(اضربْ) مشتقة من (الضرب) وكذا جميع الأفعال... والدليل على ذلك أن الفعل يدل على إثبات معنىً للشيء في زمان ، فـ(ضَرَبَ) يدل على زمان ماضٍ وضربٍ فيه ، وكذا (يضربُ) يدل على زمان حاضر وضرب فيه ، و(سيضربُ) على زمان آتٍ وضرب فيه ، فالفعل يتضمن المصادر والمصادر لا تتضمنه ، ألا ترى أن (الضرب) لا يدل على ما يدل عليه (ضَرَبَ) ، كما يدل هو على ما يدل عليه (الضرب)، وإذا كان كذلك وجب الحكم بأن الفعل فرع للمصدر ومأخوذ منه ، كما أن الأواني المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها ، إذ حالها مع الفضة كحال الفعل مع المصدر ، ألا ترى أن السوار فضة وليس الفضة بسوار ، لأن فيه زيادة ليست في الفضة . كما أن الفعل مصدر وليس المصدر بفعل ، لأن الفعل يدل على الزمان والمصدر لا يدل عليه . فلما كان الأمر على ما وصفنا علمت أن الفعل مأخوذ من المصدر ، كما كانت الصور المختلفة مأخوذة من الفضة . ودليل آخر من نفس ما نحن فيه ، وهو أن المصدر يكون على مثال واحد نحو: (الضرب) ، والفعل يكون على أمثلة مختلفة ، كما أن الفضة نوع واحد ، وما يؤخذ منها أنواع وصور متفاوتة))[٤٤]. ومن ذلك أيضاً تعليله لجعل العامل في خبر المبتدأ هو الابتداء والمبتدأ جميعاً إذ نجده يقول: ((اعلم أن خبر المبتدأ في قولك: (زيدٌ ضاربٌ) و(عمروٌ ذاهبٌ) هو الثاني من الجزأين ، ويعمل الرفع فيه ما يعمل في المبتدأ والمبتدأ جميعاً ، إذا قلتَ: (زيدٌ ضاربٌ) فإن (زيداً) يعمل فيه الرفع تعرّيه عن العوامل اللفظية . ثم إن التعرّي ومعموله الذي هو (زيد) يعملان الرفع في خبره الذي هو (ضارب) ، هذا هو مذهب صاحب الكتاب وجميع أصحابنا المحققين . ونظيره عندهم قولك: (إنْ تضربْ أضربْ) ، وذلك أنّ (إنْ) يعمل الجزم في الفعل الأول الذي هو (تضرب) ، ثم إنّ (إنْ) و(تضرب) يعملان جميعاً في فعل الجزاء الذي هو (أضرب) ، وهذا تشبيه حسن لأجل أن فعل الشرط يقتضي فعل الجزاء فلا يتم (تضرب) إلاّ بـ(أضرب) ، كما أن المبتدأ يقتضي الخبر فلا يتم (زيد) إلاّ بـ(ضارب) . وإنما قالوا: إن الابتداء الذي هو التعرّي من العوامل اللفظية يعمل في (زيد) ، ثم إنهما جميعاً يشتركان في رفع الخبر لأجل أن الابتداء والمبتدأ ليسا بشيئين يتصور انفصال أحدهما من صاحبه ، وإذا اقتضى المبتدأ الخبر اقتضاه الابتداء أيضاً، وإذا اشتركا في اقتضائه وجب أن يشتركان في العمل فيه ، وقد مثّلوا هذا بالنار والقدر والماء ، وذلك أن النار تعمل في القدر فتحمَى، ثم إنهما جميعاً يتناصران على العمل في الماء وإحمائه))[٤٥].

<u>عاشراً</u>: تضمين التعليلات النحوية بعض مصطلحات علمي المنطق و الكلام:

من خصائص أسلوب الجرجاني في تعليل المسائل والأحكام تضمينه لبعض مصطلحات علم المنطق وتعبيرات علماء الكلام، وما ذلك إلاّ لكثرة اطّلاعه على أغلب علوم عصره، وتأثره بمذهب أهل الكلام والمنطق. فمن استعماله لبعض مصطلحات علم المنطق كلامه عن (الحدّ) حيث قال:((والحدّ يجب أن يكون مطّرداً ومنعكساً))[٤٦]، ومن المعلوم أن (الطّرد) و(العكس) من مصطلحات علم المنطق ، وعلى هذه الطريقة حدَّ كلاً من الاسم[٤٧]، والفعل[٤٨]، والحرف[٤٩]. ومن تضمينه لبعض تعبيرات علماء الكلام قوله في تعليل كون (الحال) في مشابهتها لـ(المفعول) أقوى من مشابهتها لـ(الظرف):((ومشابهة

الحال للمفعول الصحيح أقوى من مشابهتها الظرف ، فلما كان الحال تتضمن مشابهة تجمع النوعين كان لها شطر من حكم كل واحد منها ، فلم تجرِ مجرى المفعول الصحيح على الإطلاق، ولا مجرى الظرف على الإطلاق. فأما وجه امتناعها من أن تجري مجرى المفعول الصحيح، فهو أن معنى الفعل يعمل فيها كما يعمل فيها الفعل المحض، تقول: (في الدار زيدٌ قائماً)، فتنصب (قائماً) بما (في الدار) من معنى الفعل الذي هو (استقر) و(ثبت) ، كما تعمل فيها الفعل المظهر في قولك: (جاءَ زيدٌ راكباً)، فقد خرجت بعمل معنى الفعل فيها من حكم المفعول الصحيح، لأن المفعول الصحيح يعمل فيه الفعل المحض المستعمل إظهاره نحو: (ضَرَبَ) في قولك: (ضَرَبَ زيدٌ عمراً)، و(كان) في قولك: (كان زيدٌ أخاكَ)، لأن خبر (كان) مشبه بالمفعول كما أن (الحال) كذلك، إلاّ أن خبر (كان) بقي على سمت (المفعول) فلم يعمل فيه إلاّ فعل محض. وأما امتناع (الحال) من أن تجري مجرى (الظرف) على الإطلاق، فهو أن معنى الفعل إذا عمل لم يجز تقديمها عليه، فلا تقول: (قائماً في الدار زيدٌ)، وإن كنت تقول: (كلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ) فتقدم (الظرف) الذي هو (كلَّ يومٍ) على عامله الذي هو (لك) مع أنه معنى فعل وليس بفعل محض ، فقد خرج (الحال) من حكم (الظرف) من هذا الوجه، أعني: امتناعها من التقديم على عاملها الضعيف نحو: (قائماً في الدار زيدٌ)، كما خرجت من حكم المفعول الصحيح بجواز عمل معنى الفعل فيها ، كقولك: (في الدار زيدٌ قائماً)، أو (في الدار قائماً زيدٌ)، فلها منزلة بين المنزلتين))[٥٠]. وقوله أيضاً في تعليله لمذهب من لم يجوّز تقديم خبر (ليس) عليها:((اعلم أن الشيخ أبا علي جوّز تقديم خبر (ليس) على (ليس)، والاختيار المذهب الثاني، وأشار في التعليل والاحتجاج على هذا المذهب الذي قلنا: إنه الاختيار ، إلى أنهم قاسوا (ليس) على (ما) فلم يجوّزوا أن يقال:(منطلقاً ليس زيدٌ) كما لا يجوز (منطلقاً ما زيدٌ)، ثم ردّ عليهم بأن قال:إن (ليس) مخالف لـ(ما)، بدلالة أنهم قد أجمعوا على جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها نحو: (ليس منطلقاً زيدٌ) مع امتناع ذلك في (ما) نحو:(ما منطلقاً زيدٌ) ، فكما خالف (ليس) (ما) في جواز تقديم الخبر على الاسم، كذلك لا يستبعد أن يخالفه في جواز تقديم الخبر عليها وتلحق بأخواتها ، فهذا هو أقوى ما يكون من الاحتجاج للشيخ أبي علي. والذي يدل على أن ذلك غير لازم مَن يمتنع من جواز تقديم خبر (ليس) على (ليس) نحو:(منطلقاً ليس زيدٌ) أن (ليس) قد منع التصرف فلا يجري مجرى (ضَرَبَ) كما جرى (كان) مجراه، ألا تراك تقول: (كان) (يكون) و(سيكون) وهو (كائِنٌ) و(كُنْ)، كما تقول: (ضَرَبَ) و(يضربُ) و(سيضربُ) وهو (ضاربٌ) و(اضربْ)، ولا يكون شيء من هذا النحو في (ليس). وإذا كان كذلك وجب أن لا يجري مجرى (ما) في قلة التصرف، لأجل أنها فعل و(ما) حرف، والفعل أقدم من الحرف وأقوى منه، وتلحقها الضمائر نحو: (لستُ) و(لستما) و(لستم) و(ليس) و(ليسا) و(ليسوا)، ولا يكون شيء من ذلك في (ما). وإذا كان (ليس) أضعف تصرفاً من (كان) وأقوى أمراً من (ما) وجب أن يكون لها مرتبة بينهما، فلا يجوز فيها تقديم المنصوب عليها نفسها نحو:(منطلقاً ليس زيدٌ) كما يجوز (منطلقاً كان زيدٌ) لتنحطَّ درجةً عن (كان)، ويجوز تقديم المنصوب على المرفوع نحو:(ليس منطلقاً

زيدٌ) كقوله عزَّ وجل: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾[٥١]، وإن لم يجز تقديم ذلك في نحو: (ما منطلقاً زيدٌ) ليرتفع درجة عن (ما) لأنها أقوى، فقد أخذ (ليس) شبهاً من (كان) وشبهاً من (ما)، وصار لها منزلة بين المنزلتين))[٥٢]. فقول الجرجاني في الموضعين:(لها منزلة بين المنزلتين) هي من كلام المعتزلة وتعبيراتهم في علم الكلام، فنجد أن عبد القاهر وإن كان أشعري المذهب -كما ذكرت ذلك كتب التراجم[٥٣]- لكنه مال في هذين الموضعين من الكتاب إلى استخدام تعبير هذه الفرقة من فرق العقائد وعلم الكلام .

المبحث الثاني

أقسام العلل النحوية عند عبد القاهر الجرجاني في كتاب المقتصد .

توطئة

أفاض النحويون في الكلام عن العلة وقسموها تقسيمات مختلفة وجعلوا لها أنواعاً كثيرة ، فيرى ابن السرّاج (ت ٣١٦هـ) أن ((اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة ، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً ؟ ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلها مفتوحاً قلبتا ألفاً ؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات))[54].

وأنكر ابن جني (علة العلة) وعدّ ما أطلقه ابن السراج ((إنما هو تجوّز في اللفظ ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلّة ، ألا ترى أنه إذا قيل له: فلِمَ ارتفع الفاعل ؟ قال: لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع (زيد) من قولنا: (قامَ زيدٌ): إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنياً عن قوله ، إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلّة التي ارتفع لها الفاعل))[55].

أما الزّجاجي فقد ذكر في كتابه (الإيضاح في علل النحو) أن علل النحويين على ثلاثة أضرب: (علل تعليمية) ، و(علل قياسية) ، و(علل جدلية نظرية)[56].

أما الرماني فتكلم عن العلة وأنواعها في كتابه (الحدود في النحو) وبيّن حد كل علة منها ، وقسمها إلى ستة أضرب: علة قياسية ، وعلة حكمية ، وعلة ضرورية ، وعلة وضعية ، وعلة صحيحة ، وعلة فاسدة[57].

وإذا وصلنا إلى ابن جني نجده قد قسم العلل على أساس سلامة الحس وشعور النفس ، فعلل النحويين عنده على ضربين: ضرب واجب لابد منه لأن النفس لا تقبل غيره ، وضرب آخر يمكن تحمله على مشقة وعناء واستكراه[58]. ونجده يفرّق كذلك بين العلة والسبب ، ويسمى الأول (العلة الموجبة) ، والثاني (العلة المجوّزة) إذ يقول: ((اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها ، كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، وجر المضاف إليه وغير ذلك ، فعلل

هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها ، وعلى هذا مقاد كلام العرب . وضرب آخر يسمى (علة) وإنما هو في الحقيقة سبب يجوّز ولا يوجب ، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة[59]))[60].

أما ابن مضاء فنجده يقسم العلل إلى ثلاثة أقسام ؛ وهي: (علل أول) ، و(علل ثوانٍ) ، و(علل ثوالث) ، ولم يقبل من هذه العلل إلا العلل الأول ، لأنها ((بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا))[61]. ودعا إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث حيث قال: ((ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قامَ زيدٌ) لِمَ رُفِعَ ؟ فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع ، فيقول: ولِمَ رُفِعَ الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب))[62].

أما التقسيم الأخير لـ(العلل) فقد ذكره الجليس النحوي[٦٣] في كتابه (ثمار الصناعة) وذكره السيوطي في (الاقتراح) ، إذ قال: إن ((اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم . وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشد تداولاً ، وهي واسعة الشعب ، إلاّ أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً ؛ وهي: علّة سماع ، وعلّة تشبيه ، وعلّة استغناء ، وعلّة استثقال ، وعلّة فرق ، وعلّة توكيد ، وعلّة تعويض ، وعلّة نظير ، وعلّة نقيض ، وعلّة حمل على المعنى ، وعلّة مشاكلة ، وعلّة معادلة ، وعلّة قرب ومجاورة ، وعلّة وجوب ، وعلّة جواز ، وعلّة تغليب ، وعلّة اختصار ، وعلّة تخفيف ، وعلّة دلالة حال ، وعلّة أصل ، وعلّة تحليل ، وعلّة إشعار ، وعلّة تضاد ، وعلّة أولَى))[64].

وهذه الأنواع من العلل هي للقسم الأول من القسمين اللذين ذكرهما الجليس النحوي ، وهي (العلة التي تطرّد على كلام العرب) . أما القسم الثاني من العلل فلم يتعرض له الجليس ولم يبيّنه ، وقد بيّنه ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو)[65].

لعل هذا أبرز ما ورد من تقسيمات للعلة عند النحويين القدامى .

أمّا عبد القاهر فقد اعتنى بالعلل النحوية كثيراً وجعل منها رفيقاً للمسائل والأحكام ، ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا إن كتاب (المقتصد) كان سجلاً زاخراً بأنواع العلل ، فلا نكاد نقف على حكم نحوي أو مسألة أو ظاهرة نحوية عرض لها عبد القاهر دون أن يعلّل لها ، وبعد تتبعنا لهذه العلل واستقرائها في الكتاب ، وجدنا أن أكثرها دوراناً وأشهرها استعمالاً ما يأتي:

أوّلاً : علة التخفيف وكراهية الثقل:

وهي علة تتصل بأحد طبائع العرب في الكلام إذ كانوا يميلون إلى اختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم(٦٦)، فهم يفضلون ما خفّ من الكلام ويستحبونه ، ويستثقلون الثقيل ويتجنبونه . ولذلك نجد أن هذه العلة من أكثر العلل دوراناً في كتب النحويين ، فقد عللوا بها كثيراً من الظواهر النحوية . وقد وردت هذه العلة عند عبد القاهر في الكتاب في مواضع كثيرة ؛ من ذلك قوله في الكلام عن (أين): ((أما (أين) فبني على الفتح لما ذكرنا من التقاء الساكنين ، وأصل التقاء الساكنين الكسر ، كقولك: (اضربِ اضربْ) ، وإنما اختير الفتحة استخفافاً وفراراً من الجمع بين الياء والكسرة))(٦٧). وقوله كذلك في كلامه على (أصل الإعراب): ((اعلم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات ، وإنما يعدل عنها لسبب . فأما قولهم: (أخوه) ، و(أبوه) ، و(فوه) ، و(هنوه)، و(ذو مال) ، فإن الذي دعاهم إلى جعل اختلاف الحروف قائماً مقام اختلاف الحركات استثقالهم الحركة على حرف اللّين))(٦٨).

ثانياً : علة كثرة الاستعمال:

وهي من العلل التي ذكرها النحويون الأوائل كثيراً في كتبهم ، والعرب تؤثر التخفيف كلما كثر الاستعمال . قال ابن يعيش: ((لكثرة الاستعمال أثر في التغيير ، ألا ترى أنهم قالوا: إيش ، والمراد: أي شيء ... فغيروه لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال))(٦٩). ويرى بعض النحويين أن ما غيّر لكثرة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لا بد من استعماله فابتدأوا بتغييره(٧٠). ولعل من أبرز مظاهر هذه العلة (الحذف) إذ يلجأون إليه عند كثرة الاستعمال تخفيفاً . مثال ذلك: تعليل عبد القاهر في كلامه عن (رُبَّ) في قول الشاعر:

وَقَاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَوْ ... شْتَبِهِ الأَعْلامِ لَمَّاعِ الخَفَقْ(٧١)

((اعلم أن (رُبَّ) مضمر بعد الواو في نحو ما ذكره ، وذلك لكثرة الاستعمال))(٧٢). وقوله في حديثه عن (شروط ترخيم المنادى): ((وإنما جاز من ذلك (يا صاحِ) في (صاحب) لأنهم يستعملونه في النداء كثيراً))(٧٣).

ثالثاً : علة أمن اللبس أو الالتباس:

وتسمّى الخوف من اللبس أو كراهية الالتباس ، واستعملها عبد القاهر في مواضع كثيرة من كتابه ، وهي كثيرة في الكلام العربي لأن العرب تعنى بالوضوح والإبانة في كلامها ، وتبتعد عن الخلط والالتباس ما أمكنها ذلك ، فالغاية من التعبير الإفهام ، واللبس مناقض له . قال السيوطي: ((اللبس محذور ، ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خيف ، واستغني عنه لحاق نحوه إذ أمن))(٧٤). من ذلك تعليل الجرجاني لـ(يا زيد) في كونه يحصل الائتلاف به في (النداء): ((فأما (يا زيدُ) فإنما حصل الائتلاف في ذلك لأجل أن (يا) قد قام مقام الفعل ، فإذا قلت: (يا عبدَ الله) فكأنك قلت: (أدعُو عبدَ الله) ، إلا إنهم لما تركوا هذا الفعل وجعلوا (يا) كالعوض منه كان الغرض فيه أن

لا يلتبس النداء بالخبر . ألا ترى أنك لو قلت: (أدعُو عبدَ الله) ، لم يعلم أنك تناديه أو تخبر أن من نيتك دعاءه ، كما تقول: (دعوتُ زيداً) فيكون خبراً ، أو تقصد إخبار غيره بأنك تدعو عبد الله))[٧٥]. وقوله أيضاً في كلامه عن (لام الجر): ((وأما لام الجر في نحو (لِزيدٍ) فأصله الفتح ، وإنما كُسِرَ للفرق بينه وبين لام الابتداء ، إذ كان يلتبس في مواضع كثيرة ، ألا ترى أنك لو قلتَ: (إنّ هذا لَعيسى) و(إنّ هذا لَعيسى) ، تريد بأحدهما أن تقول: إنّ هذا مِلكٌ له ، وبالآخر: إنّ هذا لَهو كقولك: (إنّ هذا لَزيدٌ) لم يفصل بين الحالين ، ولالتبس لام الابتداء بلام المِلك ، إذ ليس يظهر الإعراب في آخره فيفرّق بين الحالين بالرفع والجر ، وكذا كنتَ تقول: (لَعيسى غلامٌ) و(لَعيسى غلامٌ) ، تريد بأحدهما أنه غلام ، وبالثاني أنّ في ملكه غلاماً ، فكان يلتبس الأمر في ذلك فلا يفصل بين الغرضين))[٧٦].

رابعاً : علة التشبيه أو المشابهة:

وهي علة تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً[٧٧]، قال سيبويه: ((ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء))[٧٨]. وقال السيوطي: ((الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه))[٧٩]. وكثيراً ما نجد الجرجاني يعلل بهذه العلة ليقرّب بين الأشياء المتباعدة ، ويضفي على اللغة التجانس والاطّراد . ومن أمثلة ذلك ما جاء عند كلامه على البناء في الأسماء حيث قال: ((وكذا كل اسم بني فلمشابهة بينه وبين الحرف أو سبب قريب من ذلك))[٨٠]. وكذلك كلامه في أصل الرفع حيث يقول: ((إن أصل الرفع أن يكون للفاعل ، وإن المبتدأ فرع عليه ومشبّه به ، من حيث إن كل واحد منهما مخبر عنه . فموجب الرفع غير عامله ، لأن الموجب مشابهة المبتدأ للفاعل ، والعامل هو تعريه من العوامل ، كما إن موجب الإعراب في الأفعال المضارعة هو مشابهتهما للأسماء ... وعامله غير ذلك))[٨١].

خامساً : علة تجنب الابتداء بالساكن:

وهي من العلل المشهورة عند النحويين ، فالعرب لا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك . ومن هذه العلة ما جاء في حديثه عن علة البناء على الحركة في بعض الحروف دون السكون حيث قال: ((الأصل في البناء السكون ... ولا تكون الحركة في الحروف إلاّ لعلتين من جملة العلل الثلاث ؛ إحداها: الابتداء بالساكن ، وذلك نحو: واو العطف ، وفائه ، وسائر الحروف الكائنة على حرف واحد . ألا ترى أنك لو قلت: ضربتُ زيداً وعمراً ، فأردت إسكان الواو كنت متعرضاً للابتداء بالساكن ، وكذا لو حاولت إسكان الباء واللام في (بِزيد) و(لِزيد) ، والابتداء بالساكن لا يكون))[٨٢].

سادساً : علة طول الكلام:

وهي علة تؤدي إلى اختيار العرب ما هو أخف الكلام ليتناسب مع ذلك الطول . قال بعض الباحثين: ((والتعليل بطول الكلام يعني أن الناطق يخفّف الجهد فيستخدم أسلوباً ما من الأساليب ، أو يفضّل حركة تكون أخف من سائر حركات الإعراب كحركة النصب))[٨٣]. وكثر مجيء هذه العلة عند

عبد القاهر وفسّر بها ظواهر مختلفة من كتابه . من ذلك ما جاء عند حديثه عن حذف خبر (لولا) حيث قال: ((فإذا قلت: (لولا زيدٌ) كان (زيد) مرفوعاً بالابتداء وخبره محذوف ، والتقدير: (لولا زيدٌ موجودٌ) و(لولا زيدٌ في مكان) و(لولا القتالُ في زمان كذا وكذا) ، وحذف هذا الخبر عنه حذفاً لازماً لطول الكلام بالجواب الذي هو قولك لكان كذا وكذا ، لأن الحال تدل عليه))[٨٤]. ومثله قوله في إضافة (اسم الفاعل) إذا كان معرّفاً بالألف واللام: ((اعلم أن منهم يقول: (الضاربا زيداً) ، و(الضاربو زيداً) ، فلا يحذف النون لأجل الإضافة ولكنه يحذف لطول الكلام ، ولا يجعلون لحذفه تأثيراً في الحكم ويبقون النصب على أصله))[٨٥].

سابعاً : علة الإتباع:

الإتباع: هو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها ورويّها إشباعاً وتوكيداً[٨٦]، واتخذ اللغويون والنحويون الإتباع علة لتعليل كثير من الظواهر اللغوية والنحوية بسبب ميل العرب إلى التجنيس في كلامهم[٨٧]. ومن هذه العلة ما جاء في حديث الجرجاني عند كلامه عن بناء (أنّ) و(لعلّ) حيث قال: ((وأما (أنّ) فبني على الفتح إتباعاً لآخره أوله ، وكذلك (لعلّ) لأن الأصل (علّ) ، ولم يختر الإتباع في (إنّ) لأنه يفضي إلى الثقل وهو اجتماع الكسرتين ، واختير في (أنّ) لأنه يؤدي إلى الخفة ، هذا والإتباع ضرب من المشاكلة فلا يجب استمراره))[٨٨]. وكذلك في حديثه عن (همزة الوصل) في الأفعال حيث قال: ((وأما ضم الهمزة في قولك إذا ابتدأت: (اُستُخرج الدراهم) فللإتباع ، والمقصود ضم التاء))[٨٩].

ثامناً : علة العوض أو التعويض:

وهي من العلل التي تطّرد في كلام العرب ، و((تقوم على افتراض أصل مقدّر حذف وعوّض عنه))[٩٠]. مثال ذلك قوله في جعل (أرَضُونَ) و(سِنُونَ) ملحقين بجمع المذكر السالم: ((من ذلك (أرَضُونَ) في جمع (أرْض) . إنما الأصل: (أرَضَاتٌ) كـ(جَفْنَةٍ) و(جَفَنَاتٍ) ، و(عَرَصَةٍ) و(عَرَصَاتٍ) ، لأن (الأرض) مؤنثة وأصلها (أرَضَةٌ) كـ(عَرَصَةٍ) و(غُرْفَةٍ) و(ظُلْمَةٍ) ، ويكفي دليلاً عليه إعادتها التاء في التصغير نحو: (أُرَيْضَة) ، فلما كان كذلك أنابوا الواو والنون مناب الألف والتاء ، ليكون تخصيصهم له بما لا يكون لأخواته نحو: (ظُلْمَةٍ) و(غُرْفَةٍ) عوضاً عما منع من التاء الكائن في أخواته ، ومن شأنهم إذا حذفوا من الكلمة ما يكون في نظائرها أن يجعلوا لها شيئاً لا يكون لما لم يحذف منه ذلك))[٩١]. وقوله: ((ومما يضم إليه (أرَضُوْنَ) [أي إلى جمع المذكر السالم] قولهم: (سِنُوْنَ) و(رِئُوْنَ) و(شِئُوْنَ) و(ثِبُوْنَ) و(قِلُوْنَ) وما أشبه ذلك مما حذف لامه، لأن الأصل في (سَنَة): (سَنَوة) بدلالة قولهم: (سَنَوات) ، فلما حذف اللام عوض منه بأن جعل له مالا يكون للتام نحو: (جَمَلٍ) و(ظُلْمَةٍ) من الجمع بالواو والنون ، وكسر السين فلم يقل: (سَنُوْنَ) ليكون ذلك تنبيهاً على أنه لم يجمع جمع: (زيد) و(الزيدون) ، و(مسلم) و(مسلمون) ، لأن جمع السلامة الحقيقي لا يكون فيه تغيير البتة))[٩٢].

تاسعاً : علة الاختصار وتجنب التكرار:

وهي من العلل التي تكثر في كلام العرب ، والاختصار قسم من الإيجاز ، وهو من (اختصرتُ الكلامَ) إذا أوجزته بحذف شيء منه[٩٣]، ومفاده الاستغناء بلفظ عن لفظ آخر طلباً للاختصار وتجنب التكرار . ومن هذه العلة ما جاء في قول عبد القاهر في (حروف العطف): ((يجب أن تعلم أنك إذا قلت: (ضربتُ زيداً وعمراً) ، و(أنا أضربُ زيداً وعمراً) فإن حرف العطف قائم مقام العامل ونائب عنه ، حتى كأنك قلت: (ضربتُ زيداً ضربتُ عمراً) ، و(أنا أضربُ زيداً أضربُ عمراً) ، وهو يقصر عن رتبة الفعل لأنه حرف ، وإنما قائم مقام الفعل لضرب من الاختصار وتجنب التكرير))[٩٤]. وقوله عند حديثه عن (التثنية والجمع): ((اعلم أن التثنية والجمع يقصد بهما الاختصار والإيجاز ، فكان الأصل أن يقال: (جاءني زيدٌ وزيدٌ) إلا أنهم رأوا ذلك يطول إذا كان التثنية يتبعها الجمع ، فكان يجب أن يقال: (زيد وزيد وزيد) إلى ما يطول جداً ، فقالوا: (الزيدان) و(الزيدون) ، فجعلوا الألف والواو عوضاً عن ضم الاسم فحصل المعنى مع اختصار اللفظ . وقريب من هذا ما حكي من أن عمر بن الخطاب رضوان الله عليه قيل له بعد وفاة أبي بكر الصديق ﷺ: يا خليفة خليفة رسول الله ، فقال: هذا أمر يطول ، أنتم المؤمنون ونحن أمراؤكم ، فخوطب بأمير المؤمنين ، وإنما اختار ذلك كراهية التكرير ، إذ كان يجب أن يقال بعده: يا خليفة خليفة خليفة رسول الله إلى ما لا نهاية له ، كما كان يجب أن يقال: (زيد وزيد) ، فالمجتنب هو التكرير في الموضعين))[٩٥].

عاشراً : علة تجنب التقاء الساكنين:

من القواعد المشهورة عند النحويين أنه إذا التقى ساكنان في كلمة واحدة أو كلمتين يحرّك أحدهما ، ويقال: حرّك ذلك لالتقاء الساكنين ، لأنهم يمنعون اجتماع ساكنين في العربية . وقد علّل الجرجاني ذلك في عدم بناء (أنّ) و(سوف) على السكون حيث قال: ((وذلك نحو: (أنّ) و(سوف)، لأن ما قبل الحرف الأخير منهما ساكن ، فلو بني على السكون لالتقى ساكنان))[٩٦]. وكذلك تعليله في عدم بناء (هؤلاء) و(أمسِ) على السكون حيث يقول: ((اعلم أن (هؤلاءِ) بني على الكسر على أصل التقاء الساكنين ، إذ ليس فيه ما يستنكر من اجتماع الياء والكسرة كما كان ذلك في (أين) ، ألا ترى أن قبل الحرف الأخير (ألفاً) ، والألف نهاية في الخفة والبعد من الثقل ، فلا يكون للكسرة تأثير وكلفة على اللسان معه . وحكم (أمسِ) حكم (هؤلاءِ) ، لأن ما قبل الحرف الأخير حرف صحيح ليس بـ(ياء) ولا (واو) ، فلا يمتنع فيه من الكسر الذي هو أصل التقاء الساكنين كما يمتنع منه في (أين) و(سوف)))[٩٧].

احد عشر : علة التغليب:

وهي من العلل التي استعملها النحويون في كتبهم ، ومعناه ((أنهم يغلّبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط))[٩٨]. ومن هذه العلة ما جاء في حديثه عن (عشرون وبابه) حيث قال: ((وأما (عشرون) و(ثلاثون) إلى (تسعون) فإن الذي جوّز أن يكون (الواو) و(النون) في ذلك دليلاً على الجمع أن

العدد يقع على الأنواع كلها ، فلما كان كذلك غلّب ما يعقل على مالا يعقل ، حتى كان نحو (عشرون) لا يكون ألا لما يعقل ، كما غلّب المذكر على المؤنث في قولهم: (أخواك هندٌ وزيدٌ) ، حتى كأنهم قالوا: (أخواك زيدٌ وعمروٌ) فقصدوا مذكرين))[٩٩]. وكذلك في حديثه عن (الملحق بالمثنى) حيث يقول في قول الشاعر:

خَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُ ... ـا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ[١٠٠]

أراد: (الشمس) و(القمر) ، فغلّب لفظ (القمر) وإن كان (الشمس) أعظم أمراً ، لأجل أن (القمر) مذكر اللفظ و(الشمس) مؤنثه ، وهم يغلّبون التذكير على التأنيث))[١٠١].

اثنا عشر : علة الكراهية:

وهي علة تقوم على ((استكراه وقبح لأمر من الأمور في العبارة أو في الكلمة ، فيفرّون منها إلى ما يحسن ويستحب))[١٠٢]. من ذلك تعليل الجرجاني لبناء (إنَّ) على الفتح حيث قال: ((وأما المبني على الفتح من الحروف فنحو ما ذكرنا من (إنَّ) و(لعلّ) و(ليت) ، وأما (إنَّ) فاختير فيها الفتح كراهية أن تجتمع كسرتان من غير فصل قوي ، ألا ترى أنه ليس بين الآخر وبين الهمزة المكسورة إلا حرف ساكن وهو النون المدغمة))[١٠٣]. وتعليله لـ(مسلمة) في جمعها (جمع مؤنث سالم) حيث يقول: ((اعلم أن (المسلمات) كان الأصل فيه أن يقال: (مسلمتات) فلا يحذف شيء من الواحد ، إلا أنهم كرهوا اجتماع علامتي تأنيث في اسم واحد فحذفوه ، كما قالوا في النسب إلى (البصرة): (بصريّ) ، ولم يقولوا: (بصرتي) ، إذ كان يجب إجراؤه على المؤنث فتجتمع تاءان نحو: مررت بامرأة بصرتية))[١٠٤].

ثلاثة عشر : علة الحمل على المعنى:

يعتمد التعليل في هذه العلة على المعنى ، قال ابن جني: ((هو حمل اللفظ على معقود المعنى))[١٠٥]. والحمل على المعنى باب واسع وكبير في العربية ، وقد ورد به القرآن الكريم ومنثور الكلام ومنظومه ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وغير ذلك[١٠٦]. من ذلك ما قاله الجرجاني في (كِلا) وجواز حملها على المعنى: ((وقد جاء الوجه الآخر وهو الحمل على المعنى، أنشد الشيخ أبو الحسين:

مُمَا حِيْنَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا ... دْ أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفَيْهِمَا رَابِ[١٠٧]

ألا تراه قال: (أقلعا) ، ولو حمل على اللفظ لقال: (أقلع) ، كما قال: (رابِ) ، ولم يقل: (رابيان) لمّا قصد الحمل على اللفظ))[١٠٨]. ومن ذلك حديثه عن (مَن) وجواز حملها على المعنى: ((وقد يؤنث حملاً على المعنى كقوله ﷻ: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾[١٠٩]، وكذلك إذا وقع على الجمع حمل على اللفظ مرة وعلى المعنى أخرى ، وذلك قوله تعالى: ﴿ **بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ**

﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[١١٠]، قوله: (وجهه) و(له) على اللفظ ، و(عليهم) و(هم) على المعنى لأنه مجموع))[١١١].

أربعة عشر : علة الأولوية:

وتسمّى (علة أحقية) و(علة أجدر) و(علة أوجب) ، ومعناها: ترجيح شيء على شيء لأنه الأجدر والأولى في الاستعمال[١١٢]. مثال ذلك تعليل عبد القاهر لجعل النصب تابعاً للجر في (المثنى) و(الجمع) حيث قال: ((وإنما جعلنا الجر متبوعاً لأمرين ؛ أحدهما: أن الياء نظير للجر ، فلأن تقول: إن أصله أن يكون للجر وأن النصب تابع ، فتضع الحرف موضع الحركة التي تجانسه أولى من أن تقول: إنه للنصب والجر تابع له ، فتجعل الياء قائماً مقام مالا يجانسه من الحركة مع الاستغناء عنه))[١١٣]. وقوله في كلامه عن (المصدر) وكونه أولى بإطلاق اسم (المفعول) عليه من غيره: ((والمصدر أولى الأشياء أن يطلق عليه لفظ المفعول ، ألا ترى أنك إذا قلت: (قمتُ قياماً) كنت قد أخرجت القيام من العدم إلى الوجود وفعلته على الحقيقة ، وليس كذلك سائر المفعولات . ألا ترى أنك إذا قلت: (ضربتُ زيداً) لم تكن قد أخرجت من العدم إلى الوجود شيئاً من زيد ، وإنما هو خلق الله تعالى البتة وإنما أوقعت به أمراً ، ولذلك قيل: (المفعول به) ألا ترى أنك عملت به الضرب ، ويعلم ضرورة أن المفعول على الحقيقة ما أخرجه الفاعل من العدم إلى الوجود ، والمصدر بهذه الصفة))[١١٤].

خامس عشر : علة الفرق:

وهي علة ((تتصل بقصد الإبانة ، إذ يعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان ، توخياً لدقة الدلالة))[١١٥]، ويلجأ إليها للتفرقة بين أمرين لو لم يفرّقوا بينهما لأوقع ذلك في الالتباس . ومن هذه العلة ما جاء في تعليل عبد القاهر لاختلاف حركة نوني (التثنية) و(الجمع) حيث قال: ((وأما كسر النون في التثنية وفتحها في الجمع فللفرق بين القبيلين))[١١٦]. وكذلك قوله في فرعية (اسم الفاعل) عن (الفعل): ((علمت أن نحو: (ضاربٌ) و(ذاهبٌ) فرع على (يذهبُ) و(يضربُ) في تضمن الضمير ، وإذا كان فرعاً لم يجر مجراه في التصرف . فإذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له أبرز الضمير وإن لم يحصل لبس ليفرّق بين الفرع والأصل ، فيقال: (هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي) البتة))[١١٧].

وبعد ؛ فهذه أهم أنواع العلل التي وردت في كتاب (المقتصد) ، ولعلها تكون كافية لإعطاء صورة واضحة عن العلل عند عبد القاهر ، وكانت غايته فيها شرح المسائل النحوية وإيضاحها ، وأغلب هذه العلل نصّ عليها سيبويه والنحويون الأوائل ، وقد توزعت بين علل تعليمية وهو الغالب فيها ، وعلل قياسية ، وقلّ التعليل عنده بالعلل النظرية الجدلية .

النتائج :

في ختام هذا البحث مع الإمام عبد القاهر في كتاب (المقتصد) وهو من كتبه المهمة ، لأنه يعرّفنا بعبد القاهر نحوياً بعد أن عرفناه بلاغياً يمكننا أن نجمل أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بما يأتي:

- إنه في أكثر تعليلاته كان لا يصرّح بلفظ العلة ، وإنما كان يذكر التعليل متداخلاً مع المسائل النحوية والتعليلات الصرفية واللغوية الأخرى .
- إن التعليل النحوي عند الجرجاني في الكتاب كان يتصف بالشمولية والاستيعاب لمن قبله، لأن عبد القاهر في أغلب المسائل النحوية كان يذكر تعليلات من سبقه من النحويين ولا يقف عندها فقط،بل يقوم بشرحها وتفصيلها وإيضاحها، وبذلك نراه يورد للمسألة الواحدة أكثر من تعليل. وقد يبين مواضع الصواب والخطأ فيها .
- تابع الجرجاني سيبويه في أغلب تعليلاته التي ذكرها في الكتاب ووافقه عليها ، وكان يصرّح أحياناً بأن هذا التعليل نَصَّ عليه سيبويه ، وأحياناً أخرى لا يصرّح بذلك .
- أكثر تعليلات عبد القاهر في الكتاب كانت تعليمية ، وقلّ التعليل عنده بالقياسية منها ، أما التعليلات النظرية أو الجدلية فلم نكد نراه يذكرها إلاّ في مواضع قليلة منه ، لأن غايته من إيراد التعليل كانت تعليمية ، وهي إيضاح المسائل النحوية وشرحها وتقريبها من فهم المتلقي .
- كثيراً ما كان عبد القاهر يعزز تعليلاته بما يناسبها من الأمثلة المحسوسة وذلك لتوضيح العلة وتقريبها من الأذهان، من ذلك ما ذكره في تعليله لرفع الفاعل ونصب المفعول به، وما ذكره في مسألة الفعل والمصدر وأيهما مشتق من الآخر،وغير ذلك من الأمثلة الأخرى .
- تضمين عبد القاهر تعليلاته بعض مصطلحات علم المنطق وتعبيرات علماء الكلام ، يدل على اطلاعه على أغلب علوم عصره وتأثره بها .
- إن العلل التي ذكرها الجرجاني من خلال شرحه للمسائل النحوية كانت على أنواع منها: (كثرة الاستعمال) و(التخفيف) و(طول الكلام) و(الاختصار) و(المشابهة) و(الحمل على المعنى) وغير ذلك ، وهذه الأنواع صنّفت عند علماء أصول النحو ضمن العلل التي تطّرد في كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ، وهي علل نابعة من اللغة وواقعها ومتصلة بها اتصالاً مباشراً ، إذ إنها تنطلق من استعمالات العرب لأساليبها في الكلام

المصـــادر والمراجع

- ابن جني النحوي د. فاضل صالح السامرائي ، دار النذير للطباعة والنشر ، ١٩٦٩م .
- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .
- أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م .
- أصول في النحو ، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي ، ط٣، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٩٨٨
- الأصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني ، جامعة تشرين – اللاذقية ، ١٩٧٩م .
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، بعناية: د. أحمد سليم الحمصي ود. محمد أحمد قاسم ، جروس برس ، ط ١ ، ١٩٨٨م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دمشق، دار الفكر، ١٩٧٣ : ٢٦٣/١ .
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق: د. مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٧٩م .
- تاج العروس من جواهر القاموس: محب الدين محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، المطبعة الخيرية – مصر ، ط١ ، ١٣٠٦هـ .
- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه ، د. شعبان عوض العبيدي ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا ، ١٩٩٩م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٩٥٢م
- دراسات في كتاب سيبويه ، د. خديجة عبد الرزاق الحديثي ، وكالة المطبوعات – الكويت ، (د.ت) .
- ديوان العجاج: تحقيق: د. عزة حسن، مكتبة دار الشروق– بيروت، ١٩٧١م .
- الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) ، تحقيق: د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط٣ ، (د.ت) .
- سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي وشعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٩ ، ١٤١٣هـ.
- السيوطي النحوي د. عدنان محمد سلمان ، ط١ ، دار الرسالة للطباعة – بغداد ، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٤م .
- شرح ديوان الفرزدق ، همام بن غالب (ت ١١٠هـ) ، بعناية: عبد الله إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة الصاوي ، ط١ ، ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م .
- شرح المفصل ، يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت)
- طبقات الشافعية ، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة ، تحقيق : د. الحافظ عبد العليم خان ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت –،١٤٠٧ هـ

- العلة الصرفية، عبد الكريم محمود علي القيسي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ .
- العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري مع تحقيق كتاب (علل النحو) لابن الوراق: محمود جاسم الدرويش ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧م .
- العلة النحوية ومدى ظهورها في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي ، مجلة كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، العددان: ٣-٤ ، ١٩٧٣ .
- علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بـ(ابن الوراق) (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
- العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري: د. حميد الفتلي ، كتاب ناشرون ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ٢٠١١م .
- فوات الوفيات: محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي (ت ٧٦٤هـ) ، تحقيق: علي بن محمد بن يعوض الله وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
- في النحو ، ضمن رسالتين في اللغة: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق: د. مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني ، دار الجمهورية – بغداد ، ١٩٦٩م
- كتاب سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل – بيروت ، ط١ ، (د.ت)
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله الشهير بـ(حاجي خليفة) (ت ١٠٦٨هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .
- اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٠م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ/١٩٨٦م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق: فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م
- مظاهر التعليل النحوي في كتاب التذييل والتكميل، د. وليد السراقبي ، مجلة التراث العربي ، السنة الثانية والعشرون، العدد ٨٦-٨٧ ربيع الآخر ١٤٢٣ هـ آب (أغسطس) ٢٠٠٢، اتحاد الكتاب العرب-دمشق ، على شبكة الانترنت .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : الشربيني شريدة ، د.ط. دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٩ .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، د.ط. ، عن دار الرشيد للنشر، بغداد ، ١٩٨٢.
- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، دار التحرير للطباعة والنشر – القاهرة ، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م
- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها: د. مازن المبارك ،دار الفكر – بيروت ، ط٣، ١٣٩٣هـ/١٩٧٤م.

- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٠م
- هدية العارفين اسماء المؤلفين واثار المصنفين ، اسماعيل باشا البغدادي ، د.ط. طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول سنه ١٩٥١ ، اعادت طبعه بالاوفست دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان .

الهوامش

(1) طبع الكتاب طبعتين ، الأولى : بتحقيق د. كاظم بحر المرجان ، صدرت سنة ١٩٨٢ عن دار الرشيد للنشر ببغداد . والثانية بتحقيق الشربيني شريدة سنة ٢٠٠٩ عن دار الحديث بالقاهرة . وهما طبعتان اتفقتا في الأخطاء ولا تعدو الثانية أن تكون نسخة من الأولى من دون الإشارة إلى ذلك ، ونرى ضرورة طبع الكتاب طبعة لائقة به، وقد اعتمدنا على الطبعة الأولى في هوامش البحث .

(2) ينظر: سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي : ٤٣٣/١٨ ، فوات الوفيات: محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي: ٦٩٩/١ ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،(حاجي خليفة) : ٢١٢/١ .

(3) ينظر: المقتصد: ٦٧/١ ، ١٨٨ ، ٤٠٩ .

- ظهرت كتب كثيرة تؤرّخ لظاهرة التعليل منذ نشوء النحو إلى العصر الحديث وتحدّثت عن تقسيمات العلل وعن المراحل التي مرّت بها وعن المؤيدين والمعارضين لا نرى ضرورة إلى إعادة الكلام فيمكن الرجوع إليها في مضانّها . وسياتي ذكر عدد منها في هوامش هذا البحث .

(4) ينظر: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها: د. مازن المبارك : ٥١، أصول التفكير النحوي:د. علي أبو المكارم: ١٦٢.

(5) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: ٣١٤/١ .

(6) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه ، د. خديجة عبد الرزاق: ١٥٥ ، العلة النحوية ومدى ظهورها في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت ، العددان: ٣-٤ ، ١٩٧٣: ٢٥.

(7) ينظر: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها: ٥١ .

(8)الحدود في النحو ، ضمن رسالتين في اللغة: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ: ٣٨ .

(9) النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها: ٩٠ .

(10) أصول النحو العربي ، جامعة تشرين – اللاذقية ، ١٩٧٩م: ١٠٨ .

(11) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين:: ٢٩ .

(12) ينظر: العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري: د. حميد الفتلي: ١٣ .

(13) لم يتتلمذ عبد القاهر الجرجاني على يد ابي علي الفارسي مباشرة، لكنّ تأثره به واضح جدًا، فكأنّ علاقتهما علاقة شيخ بتلميذه فقد اخذ النحو بجرجان عن أبي الحسين محمد بن الحسن الفارسي ابن اخت الشيخ أبي

علي الفارسي،سير اعلام النبلاء: ٣٦٣/٥ .طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة:٢٥٢/١ .

(14) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي: ٣٥٨/١ .

(15) مظاهر التعليل النحوي في كتاب التذييل والتكميل، د. وليد السراقبي ، مجلة التراث العربي ، السنة الثانية والعشرون ، العدد ٨٦-٨٧ ربيع الآخر ١٤٢٣ هـ آب (أغسطس) ٢٠٠٢ ، اتحاد الكتاب العرب-دمشق ، على شبكة الانترنت دون أرقام للصفحات .

(16) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ٢٦٣/١ . وينظر : مظاهر التعليل النحوي في كتاب التذييل والتكميل .

(17) ينظر: الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي: ٦٤ .

(18) ينظر: المصدر نفسه ، الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي: ١٥٢ .

(19) المقتصد: ١٩٢/١، وللاستزادة ينظر: ١٣٨/١-١٣٩ ، ١٤٢/١-١٤٤، ١٨٥/١-١٨٦ ، ٧٣٥/٢-٧٣٦ .

(20) المقتصد: ١٨٠/١ ، وينظر: كتاب سيبويه : ٢٠/١ .

(21) المقتصد: ١١٨/١-١١٩ .

(22) المصدر نفسه: ١٢٠/١ ، وينظر: كتاب سيبويه: ١٤/١ .

(23) هكذا وردت في أصل النص (لأنه) ، والصحيح أنها (لا أنه) ، وقد أشار محقق الكتاب في الهامش إلى وجودها في بعض النسخ .

(24) المقتصد: ١٧٨/١-١٧٩ .

(25) كتاب سيبويه: ١٩/١ .

(26) ينظر: المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد: ٣٦/٣

(27) هكذا وردت في أصل النص (فعلاً) ، والظاهر أنها (فاعلاً) كي يستقيم المعنى .

(28) المقتصد: ٦٩٤/٢-٦٩٥ ، وللاستزادة ينظر: ١٢٢/١-١٢٣ ، ٦٢٩/١ .

(29) المقتصد: ٦٦٩/١ .

(30) المصدر نفسه: ١٤٢/١ .

(31) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٥/١-٢٦٨ .

(32) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٧/١ .

(33) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٠/١-٢٤١ .

(34) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤١/١-٢٤٢ .

(35) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٢/١-٢٤٦ .

(36) لم نورد نصوص عبد القاهر في هذه الأمثلة واكتفينا بالإحالة إليها لطولها وسعة الكلام فيها .

(37) المصدر نفسه : ٢٦٧/١ .

(38) المقتصد: ١٣٨/١ .

(39) المصدر نفسه: ١/١٣٩ .
(40) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: ٩١ .
(41) الخصائص: ١/١٠١ .
(42) المقتصد: ١/١٧٤-١٧٥ .
(43)المقتصد: ١/٣٢٦-٣٢٧ .
(44)المصدر نفسه: ١/١١١ .
(45)المقتصد: ١/٢٥٥-٢٥٦ .
(46)المصدر نفسه: ١/٧٠ .
(47) المصدر نفسه: ١/٧٦ .
(48) المصدر نفسه: ١/٧٨ .
(49) المصدر نفسه: ١/٨٥ .
(50) المقتصد: ١/٦٧٢-٦٧٣ .
(51) سورة البقرة: من الآية ١٧٧ .
(52) المقتصد: ١/٤٠٨-٤٠٩ .
(53) سير أعلام النبلاء : ٥/٣٦٣ . طبقات الشافعية : ١/٢٥٢ .
(54) الأصول في النحو : ١/٣٥ .
(55) الخصائص: ١/١٧٣ ، وينظر: الاقتراح: ٨٥ .
(56) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤ .
(57) ينظر: الحدود في النحو: ٨٤-٨٥ ، العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري مع تحقيق كتاب (علل النحو) لابن الوراق: محمود جاسم الدرويش ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧م .: ٥٧-٥٨ .
(58) ينظر: الخصائص: ١/١٤٤-١٤٧ ، ابن جني النحوي د. فاضل صالح السامرائي: ١٦٠-١٦١ ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي: ٣٢٦ .
(59) الأسباب الستة للإمالة هي: (أن يقع بقرب الألف: كسرة ، أو ياء قبله ، أو بعده ، أو تكون الألف منقلبة عن ياء ، أو كسرة ، أو مشبهة للمنقلب ، أو يكون الحرف الذي قبل الألف يكسر في حال إمالته لإمالته ، فهذه أسباب الإمالة وهي من الأسباب المجوزة لا الموجبة) . شرح المفصل ، ابن يعيش: ٩/٥٥ .
(60) الخصائص: ١/١٦٤ ، وينظر: الاقتراح: ١١٩ ، اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان: ٥٠ ، ابن جني النحوي: ١٦١، دراسات في كتاب سيبويه: ١٦٧ ، العلة النحوية تاريخ وتطور: ٥٩-٦٠ .
(61) الرد على النحاة: ١٣١ .
(62) المصدر نفسه : ١٣٠ .

(63) هو: الحسين بن موسى بن هبة الله أبو عبدالله النحوي المعروف بالجليس الدينوري . صنف من الكتب ثمار الصناعة ، و الحروف السبعة من الكلام . توفى سنة (٤٩٠) للهجرة . ينظر : هدية العارفين اسماء المؤلفين واثار المصنفين ، اسماعيل باشا البغدادي: ١٠٢/٢ .

(64) الاقتراح: ٨٣ ، وينظر: في أصول النحو: ١٠٢-١٠٣ ، السيوطي النحوي: ٢٩١ – ٢٩٢ ، الشاهد وأصول النحو: ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، العلة النحوية تاريخ وتطور: ٦٠ ، ٦٣ .

(65) ينظر: الأصول في النحو: ٣٥/١ ، الاقتراح: ٨٣-٨٤ .

(66) ينظر: علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بـ(ابن الوراق) : ٦٦ .

(67) المقتصد: ١٣٤/١ .

(68) المقتصد : ١٠٣/١ .

(69) شرح المفصل : ١٠٢/٤ .

(70) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ): ٣٠٨/١ .

(71) الرجز لرؤبة بن العجاج، ديوان العجاج :٤٧٠.

(72) المقتصد: ٨٣٦/٢ .

(73) المصدر نفسه: ٧٩١/٢ .

(74) الأشباه والنظائر: ٣٠٩/١ .

(75) المقتصد: ٩٥/١ .

(76) المصدر نفسه : ١٤٢/١-١٤٣ .

(77) ينظر: علل النحو: ٦٧ .

(78) كتاب سيبويه: ٢٧٨/٣ .

(79) الأشباه والنظائر: ٢١٧/١ .

(80) المقتصد: ١٠٨/١ .

(81) المصدر نفسه: ٢١٦/١ .

(82) المقتصد: ١٣٢/١-١٣٣ .

(83) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه ، د. شعبان عوض العبيدي: ٢٧٧ .

(84) المقتصد: ٢١٨/١ .

(85) المصدر نفسه: ٥٢٩/١ .

(86) ينظر: المزهر: ٤١٤/١ .

(87) ينظر: العلة الصرفية: عبد الكريم محمود علي القيسي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١: ٣٩ .

(88) المقتصد: ١٣٨/١ .

(89) المصدر نفسه: ٣٤٥/١ .
(90) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٧٠ .
(91) المقتصد: ١٩٥/١ .
(92) المقتصد : ١٩٧/١ .
(93) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس: محب الدين محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ): ١٧٣/١١ .
(94) المقتصد: ٥٢٠/١-٥٢١ .
(95) المصدر نفسه: ١٨٣/١-١٨٤ .
(96) المقتصد: ١٣٣/١ .
(97) المصدر نفسه: ١٣٩/١-١٤٠ .
(98) الأشباه والنظائر: ١٣٥/١ .
(99) المقتصد: ١٩٩/١ .
(100) شرح ديوان الفرزدق : ٥١٩/٢
(101) المقتصد: ٢٠٢/١ .
(102) دراسات في كتاب سيبويه: ٢٠٣ .
(103) المقتصد: ١٣٨/١ .
(104) المصدر نفسه: ٢٠٤/١ .
(105) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني: ١٤٥/١ .
(106) ينظر: الخصائص: ٤١٣/٢ .
(107) شرح ديوان الفرزدق: ٣٤/١ .
(108) المقتصد: ١٠٥/١ .
(109) سورة الأحزاب: من الآية ٣١ .
(110) سورة البقرة: الآية ١١٢ .
(111) المقتصد: ٣١٩/١ .
(112) ينظر: الاقتراح: ٤٨-٤٩ .
(113) المقتصد: ١٨٦/١ .
(114) المصدر نفسه: ٥٨٠/١ .
(115) علل النحو: ٦٧ .
(116) المقتصد: ١٩٢/١ .
(117) المصدر نفسه: ٢٦٧/١ .